حوار مع أنطون مقدسي عن الرقابة

أجرى الحوار: خضر الآغا

حين تكون في حضرةِ أنطون مقدسي، أحدِ أهمّ الكتّاب العرب في القرن العشرين، وأحدِ أكثر العقول سعةً وتفتُّحًا، يتبدّى لك أنّك في حضرة سقراط. كنتُ أصغي إليه حين راحت تشعّ من وجهه الباذخ، بطريقة غامضة وسريّة، ملامحُ سقراط. عندما يقول كلمة «قُرّائي،» فإنّه لا يَقْصد قرّاءَ أعماله فحسب، بل لا يَقْصدهم أبدًا، وإنّما يَقْصد كلَّ قارئ لأيّ كتاب صادر عن وزارة الثقافة السوريّة ـ مديريّةِ التأليف والترجمة، في شعور نادر بالثقة والسموّ.

حين خرجتُ من منزله في حيّ الشعلان، بدأتُ أتذكّر سقراط، لعلّني أجد السببَ في ذلك التشابه الذي تبدّى لي. وحين بدأ خيالي يَرْسم صورةَ سقراط، لم يَكُن ليتكشّف إلاّ عن صورة أنطون مقدسي.

الآداب التقته في دمشق وكان هذا الحديث

أستاذ أنطون، كنتَ على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عامًا مديرًا لمديريّة التأليف والترجمة في وزارة الثقافة السوريّة. فهل لك أن تحدِّثنا عن آليّة الرقابة على الكتاب، وكيف كنتَ تتجاوز قواعدَ الرقابة، وإلى أيّ حدٍّ نجحتَ في ذلك؟

وزارة الثقافة هي التي تراقب كلَّ إنتاجها، سواء في السينما أو في الفنون التشكيليّة أو في الكتب. وقواعدُ الرقابة شبه معروفة. لقد كانت لنا في المديريّة خطةٌ معيّنةٌ، وُضعتْ بصورة خاصة بعد أن استلمت الوزارة د. نجاح العطّار. فقد اتّفقنا معها على بعضِ مبادئ نسير على هَدْيها في التأليف أو في الترجمة. ووضعنا خطّة تعالج الأسئلة التالية: ما المطلوب من مديريّة التأليف والترجمة؟ كيف نَسْتجيب لهذه المرحلة التاريخيّة؟ ما الذي يَطْلبه القارئُ العربيّ؟ مَنْ هو القارئ العربيّ، أيْ إلى مَنْ يتوجّه هذا الكتاب؟ فعندما صرتُ مديرًا للتأليف والترجمة في شهر أيلول عام ١٩٦٥، كان الاتّجاه العام هو ضرورة التوجُّه إلى الشعب. إذ كنتُ كلّما تقدّمتُ بترجمة أو كتابٍ مؤلَّفٍ يقولون لي: «هذا شعبيّ، وهذا غير شعبيّ.» وبعد تجربة سنتين قلت لهم: «الثقافة الشعبيّة كلمةٌ حقٌّ يُراد بها باطل. إذا كان القارئ هو الطالب الجامعيّ، فالطالب الجامعيّ لا يقرأ (وأنا كنت أدرِّس)، فكيف يقرأ العاملُ والفلاحُ؟! هذا كلام غير ممكن. هذا شعار كي يطبَّق يجب أن نعلِّم العاملَ والفلاحَ القراءةَ، وهذا أمر ممكن لكنّه بحاجة إلى وسائل خاصة.» وقلتُ لهم إنّ تجربة الاتّحاد السوفييتيّ كانت على الشكل التالي: إذا وَضَعَ مؤلِّفٌ مسرحيٌّ مسرحيّةً ولاقت رواجًا، أو اعتُبرتْ أنّها تأليف شعبيّ، فإنّ المؤلّف يأخذها إلى العمل ويقرأها، وتوزَّع المسرحيّة على العمّال، وتناقَشُ مدّةً من الزمن، وإذا اقتضى الأمر تُمثَّل. وهذا العمل غيرُ ممكن بالنسبة إلى مديريّة التأليف والترجمة، إذ يَلْزمنا عددٌ من الموظفين

وتهيئةُ كلّ الأطر اللازمة. وقد لاحظتُ أنّ الذي يقرأ والذي يَشْتري الكتب هو المثقف، أو بالأحرى بعضهم ممّن لديهم حبُّ الاطلاع. ولا يزال الوضعُ على ما هو عليه حتى الآن.

يجب أن نَتْرك حيّزًا لما يمكن أن نسمّيه الكتابَ الشعبيَّ، ونبحثَ عن الكتاب الذي يمكن أن يتمّ الإقبالُ عليه بشكل أوسع. لاحظنا أنّ هذا الأخير يَنْتمي إلى فئة العلوم المبسّطة. فحاولنا ترجمةَ هذه الكتب. كما حاولنا أن نَعْرفَ ماذا يحبّ المثقف، فلاحظنا أنّه يريد أن يَعْرف ماذا يجري في العالم. وحين صارت د. العطّار وزيرةً وضعنا خطّةَ إصدار تحقيقًا لهدفَيْن: ربط المواطن بالحضارة الحديثة ومستلزماتها؛ وتطوير اللُّغة العربيّة، بمعنى تطويعها لجعلها أكثر مرونةً للأفكار الحديثة.

رفعنا عددَ إصداراتنا إلى مائة كتاب في السنة، على شكل سلاسل، وصار لدينا من ٢٠ إلى ٢٣ سلسلة: رواية عربيّة، رواية مترجمة، شعر عربيّ، شعر مترجم... إلخ. لكنّ المشكلة التي واجهتْنا هي التوزيع. فالكِتاب في نظر الحاكم العربيّ مشبوه. الخليج مشكلة؛ أغلبُ الكتب تقف على الحدود. كُتُبنا تذهب إلى مصر وتونس، ولكنْ مَنْ سيأخذها؟ أعطيناها للموزِّعين، ولكنّ الموزّع السوريّ ليس مشجَّعًا؛ فالدولة تريد وَضْعَ يدِها على كلّ شيء، على عكس الموزّع اللبنانيّ، الذي لا يوجد لديه مكتبُ قَطْع: فهو يبيع الكِتاب بأيّة عملة ويستبدلها في بيروت. أما نحن، فلا نتعامل إلاّ بالعملة السوريّة، ولا توجد عملة سوريّة في تونس؛ وهذه مشكلة (يضحك).

عندما أَنشأت الحكومةُ السوريّة مديريّةً للتوزيع ازداد الوضعُ سوءًا. فالموظّف روتينيّ، وعليه أن يعالج الأمور التالية: كيف سيَستْلم الكِتاب؟ كيف سيرسله إلى حلب أو حمص؟ من سيَنْقله؟ أين سيُعرض؟... إلخ. ولهذا حاولتُ أن أجعل البائعَ موزِّعًا، عبر منحه حسمًا مقدارُهُ ٤٠ ـ ٤٥٪، فلم يوافقني أحد.

الحكومة بيّاع فاشل... إلاّ إذا كانت هناك سلعةٌ يتراكض حولها الناس، فإذّاك تؤمّنها لهم. أمّا الكِتاب فهو مؤجّل.

هل تريد القول إنّ هذه المشاكل أكبرُ من مشكلة الرقابة؟

أنا عندي قواعدُ لا يتجاوزها المؤلِّفُ أو المترجمُ. هناك مخطوطٌ مثلاً أعيده إلى صاحبه فورًا، وهناك آخر يقرأه ثلاثةُ قرّاء أو أربعة لنتأكّد منه. وبعد أن توافق اللجنةُ عليه، فذلك يَعْني أنّه لا غبارَ عليه إيديولوجيّاً. فأنا أَعْرف ماذا يريد حزبُ البعث وماذا لا يريد. إضافةً إلى أنّني أَعْرفُ مصلحةَ بلدي، واشتغلتُ بالأحزاب؛ فهناك ما تُدْركه بالتجربة ويصير «باللحم والدم.» لا توجد لدينا مشكلةُ رقابة كتب. الحدودُ نَعْرفها. كنتُ أتجاوز الحدودَ، لكنْ بشكل معقول. أمّا الموظّفون فيخافون.

مثلاً: جاءتنا مرّةً مجموعةٌ قصصيّةٌ. قالوا إنّها تتضمّن كلمة «كرخانة» (أحدُهم ذَهَبَ إلى الكرخانة). قلتُ لهم: «ما المشكلة؟ فليذهبْ. إذا كانت القصّة جيّدة فإنّني لا أُوقفها من أجل هذه الكلمة.» كانوا يَخْلقون مشاكل معي بحجّة «الآداب العامّة،» علمًا أنّ القصّةُ تُكتب من صميم الواقع لا من الخيال المتزمّت. يجب على الكاتب أن يحكي ويستعملَ كلمة «كرخانة» أو «طيز» (مَرِّقْ لي إيّاها!). المهمّ أن نُنتج وأن يقرأ العالَمُ. يجب ألا نضعَ قواعدَ رقابيّةً جامدة. وإذا لم «أُلحلحْ» نفسي، فالكتاب سيَبْقى مكانَه. وبالفعل فإنّ وصول الكتاب إلى خارج سورية صعب. هناك بلدان تَقْرأ وأخرى لا تقرأ. لبنان ومصر يعتقدان أنّ الكتاب مِنْ مواردهم، بحيث لا يَدْخل كتابٌ من الخارج ويضارب على السوق المحليّة. مصر مثلاً قويّةٌ جدّاً في التسويق، وهناك وكالة لها في بيروت والدول العربيّة.

هل من شأن هذه الوكالات المصريّة حمايةُ الكتابِ من الرقابة؟

نعم. الرقيب عقلُه ضيّق. فهو يوقف الكتابَ بسبب كلمة. مصر تستطيع، عبر وكالتها في بيروت، أن توزّع الكتابَ في سورية والعراق، وتستطيع عبر وكالتها في الرباط أن توزّعه في أمكنة أخرى. أما عندنا فلا يوجد شيء من هذا. بتصوُّري أنّ الحكومة «دكنجي» صغير لا يستطيع القيامَ بهذه العمليّة.

هل هناك، ضمن خبرتكَ، مستويات رقابيّة؟

هناك رقيب «أكابِرْ» ورقيب «قرباطي.» (يضحك). الأكابر يُمْكن التعاملُ معه، لأنّه مَرِنٌ قليلاً وغيرُ متزمّت. المشكلة مع القرباطي؛ فهو يخاف من كلّ شيء، ويوقف الكتابَ على أدنى كلمة، ولا يمكن التعاملُ معه.

في إحدى المرّات ترجمنا مسرحيّةً تدور أحداثُها في مصحّ للأمراض النفسيّة والعقليّة، وكان كاتبُها قد دَخَلَ هذا المصحّ فعلاً، وعاش فترةً طويلةً مع المرضى. وباعتبار أنّه في أوروبا لا يوجد حرملك وسلملك، كان الرجالُ والنساءُ والمرضى يعيشون معًا، وكان طبيعيّاً أن تنشأ علاقاتٌ بينهم وأن يتحدّثوا بألفاظٍ محرَّمة طرحُها عربيّاً. فاعترض الكثيرُ على إصدار المسرحيّة. وقد قلتُ يومها للدكتورة نجاح العطار إنّها مسرحيّة بالمعنى الحقيقيّ للمسرح، من حيث انطواؤها على إثارة المتفرّج، وإنّ هذه المسرحية لو مُثّلتْ لحققتْ ذلك. فوافقت الوزيرة على إصدارها.

أنطون مقدسي: «الثقافة ثقافة. يجب أن نَحْفظ قدر المستطاع حقوقها»

ألم يَحْدث أن فُرضتْ عليكم كتبٌ ما من «رسميِّين،» وكانت خارجةً عن مقاييسكم؟ وكيف تعاملتهم مع هذا الأمر؟

رَفَضتُ كتابًا لأحد أعضاء القيادة القطريّة لحزب البعث، لأنّه سِفْرٌ كبيرٌ قدَّمه أطروحةً في أحد العلوم. وطلبتُ منه الاختصار. فقال «هذا عِلْم.» قلت: «لا. هذه قصص عن البدو.» وكان وَضَعَ في آخر الأطروحة فصلاً يتعلّق بتوطين البدو. فقلتُ له: «يا أستاذ، هل يوجد بيان وزاريّ منذ أيام شكري القوتلي حتى اليوم إلاّ وحكى عن توطين البدو؟» ورفضتُ طباعته. ولي تجارب كثيرة مع الرسميِّين.

ألم تتعرّضْ لضغوطاتٍ ما؟

بلى. لكنّ القضيّة ليست قضيّتي الشخصيّة، إنّما قضيّة أنّني أريد أن أقدِّم للقارئ شيئًا جديدًا. أريد أن أحترم نفسي وأحترم القارئ. لقد اصطدمنا كثيرًا بهم [بالرسميِّين]. وقد سبق أن «مرّقتْ» د. نجاح العطار كتابًا لأحد الوزراء عن المحاسبة. وكنتُ قد رفضته، وقلتُ له: «ليس للمحاسبة قرّاء. القارئ لا يهمّه كيف تصير المحاسبة. لو كان الكتاب عن الموازنة السوريّة، عن تشريح الموازنة، أيْ عن تشريح سياسة سوريا، لكنّا نشرناه.» وقد عدَّلَ فيها وغيَّر، ولم أوافقْ على نشره لعدم وجود قارئ للمحاسبة. ولكنّ الوزيرة طَبعت الكتابَ لكونه زميلها.

وهناك آخرون، لكنّ بعضهم أَدْرك النتيجةَ وانسحب.

هل أستطيع أن أفهم مِنْ كلِّ ما قلتَ أنّ وزارة الثقافة كانت تتمتّع باستقلاليّة عن الحكومة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تمّ الأمر؟

أردتُ أن أحميَها من تدخُّلات فلان وعلاّن، حتى تتمكّن قدر المستطاع من تحريك الجوّ الثقافيّ. كنت أشجّع الشباب؛ فقد كانوا يخافون من «الحزب.» قلت لهم: «لا تخافوا. لا تخافوا من أحد. اكتبوا شيئًا جيّدًا. ولا يهمّكم، أنا أطبعه لكم.» ولكنّ هناك مَنْ خاف. كانوا فقراء. أنا أعرفهم واحدًا واحدًا.

عندما أتيتَ إلى الوزارة، كما عَبَّرتَ مرّةً، اشترطْتَ عليهم ألا تَطْبع كتبًا عن السلطة أو عن المسيحيّة أو الإسلام. أكان ذلك تجنُّبًا، منذ البداية، لإحراجات رقابيّة؟

قلت لهم: شيخ أو خوري لا أريد، لأنّها دوّامة ليس لها أوّل ولا آخر. وأنا لا توجد لديّ مشكلة طائفيّة، بل أَعْمل في الوزارة كمواطن عربيّ سوريّ. ليست لي صفة طائفيّة. فلو دخلتُ بهذه الصفة لكنتُ جعلتُ الآخرين طائفيِّين. لا، نحن هنا مواطنون سوريُّون نريد تمثيل شيء يواكب المواطن.

والسلطة؟

أدب السلطة لا علاقة لي به. أنا أَحْترم القارئ وأقدِّم له شيئًا معقولاً. أما مَنْ يريد مدحَ السلطة فليمدحْها خارجًا؛ هذه ليست شغلتنا. أريد للمديريّة أن تَبْقى محترمةً دون أن تميل هنا وهنا. فالاتّجاهات السياسيّة تَنْهب، وأما الثقافة فلا تذهب. الثقافة ثقافة. يجب أن نَحْفظ قَدْر المستطاع حقوقَها!

كنتَ تقوم بمبادرات كثيرةٍ لتوجيه القارئ إلى نوعيةٍ محدّدةٍ من الكتب. إلى أيّ مدى كنتَ تستجيب لما يريده القارئ؟

كنّا نعرف ما يريده من خلال الإقبال على الكتاب. لكنّ هناك كتبًا كنّا نُصْدرها خصّيصًا لتحريك اللغة العربيّة، مثل كتاب **محاكاة** الذي عملتُ فيه ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات. وزارة الماليّة، ورئاسة مجلس الوزراء، لم تستجيبا. أقمنا نظام المكافأة الإضافيّة، ومنحناها للكتّاب والمترجمين المتميّزين، بما يشكّل إضافةً لدخل الكاتب، إذ لا أحد يعيش من التأليف والترجمة وحدهما.

أستاذ أنطون، لقد أسستَ حقّاً لسلطة القارئ ومحوْتَ كثيرًا من الخطوط الحمراء خلال وجودك في الوزارة. بعد أن تركتَ الوزارة هل تجد أنّ العمل الحقيقيّ للرقابة قد بدأ؟

عمليّاً، لا علاقة لإحدى الوزيرات السابقات بالثقافة لا من قريب ولا من بعيد. لذلك فقد أبقتْني في البداية فقط. كنّا نكْتب ضبطًا بمخطوطٍ ما ونرسله إليها، فتضع حاشيةً عليه لا علاقة لها بمضمونه. وتكرّر الأمرُ، فقدّمتُ لها مذكّرةً قاسيةً أوضحتُ فيها أنّ لدى المديريّة عملاً كثيرًا: ٣٠٠ كتاب تشجيعيّ، ٤٠٠ مخطوط على الأقلّ، نقرأها جميعها. لذلك قلت: «لا أستطيع أن أفرّغ نفسي لتصحيح حواشيك.» يبدو أنّها زعلتْ. وبعدها أرفقتُها بمذكّرة ثانية تتعلّق برأيي في موضوع مَعْرض دوليّ للكتاب أقيم في موسكو، وكنتُ أيضًا قاسيًا. فلم تتحمّل موقفي ولم تناقشني به. ولكنّي أتيتُ ذات يوم إلى الوزارة، فوجدتُ قرارًا يَقْضي بتعيين شخص آخر مكاني. فقدّمتُ مباشرةً استقالتي. باختصار، الوضع الثقافيّ في البلد بشع جدّاً، ويَلْزمه عملٌ كثير.

هل تغيّر الوضعُ مع الوزيرة الحاليّة د. نجوى قصّاب حسن؟

لا أعرف بالضبط، لكنْ حتى تَعْرف كلَّ ما يَحْدث يَلْزمها وقت. ثمّة أمور كثيرة كانت الدكتورة نجاح العطّار تعرفها؛ فهي ذكيّة، ومحترمة، ومثقّفة، وتعرف كلَّ شيء في وزارة الثقافة. وكنّا نتفاهم معها كثيرًا.

ألم تكن تتدخّل لتَمْنع كتابًا، استجابةً لضغوط دينيّة أو سياسيّة أو اجتماعيّة مثلاً؟

كلا. كانت على اتّصال دائم معي، وكنّا نتداول حول بعض الأمور المستجدّة ـ فثمّة علاقات شخصيّة قديمة تربطنا. وكنتُ أقدّم لها مذكّرةً أَشْرح فيها سببَ طباعةِ كتابٍ ما، أو سببَ عدم طباعته. وكانت توافق فورًا.

إذا أَصْدرت الوزارةُ كتبًا ممنوعةً، أو متجاوزةً للخطوط الحمراء قليلاً، هل كان ثمّة جهةٌ ما أمنيّة، أو سياسيّة، أو اجتماعيّة، أو دينيّة، تتدخّل معكم؟

معنا لم يتدخّلْ أحد. مرةً واحدة حدثتْ معنا حادثة، وذلك عندما شُكّلت القيادةُ القُطْريّة الجديدة وطَلَبَتْ منّا أن تَضْطلع هي بأمر البتّ في الموافقات. فوافقتُ على ذلك، باعتبارِ أنّ السلطة سلطة وليست محصورةً بالحزب الحاكم. ولكنْ بعد ذلك انسحبتْ، وعادت الأمورُ كما هي.

دمشق

أنطون مقدسي

مفكّر سوريّ. دَرَسَ الفلسفة في السوربون. كان في عداد أبرز مؤسّسي «حزب العربيّ الاشتراكيّ» عام ١٩٥٠ الذي تَزعّمه أكرم الحوراني، وهو الحزب الذي سيَنْدمج مع حزب البعث العربيّ ليشكّلا حزب البعث العربيّ الاشتراكيّ. عمل مديرًا للتأليف والترجمة في وزارة الثقافة منذ أيلول ١٩٦٥، وكان المخطّط الأساسيّ لسياسة الكتاب السوريّ ونشره وتوزيعه على مدى متّصل يزيد عن ربع قرن.